المملكة الاردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الأربعاء ٢٠٢٢/١/١٢

العدد ٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

06-5936768- 06-5936769

Ext. 12 - 14

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقترحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

الاردن والقدس

- الخلايلة: رفع علاوة العاملين في المسجد الأقصى بنسبة ١٠٠% ٥

شؤون سياسية

- توافق مصري ـ فلسطيني على مواصلة التشاور لـ"إحياء السلام" ٥
- الخارجية الفلسطينية تدعو لتعامل جديد مع الاستيطان أمام التعايش الدولي معه والتصعيد الإسرائيلي غير المسبوق ٦
- السفير منصور: غياب المساءلة القانونية يشجع إسرائيل على الإمعان في انتهاكاتها بحق شعبنا ٧

شؤون قانونية

- الاعتقال الإداري والقانون الدولي الإنساني "الارتدادات القانونية والتكلفة الإنسانية " ٨

اعتداءات

- مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى ١٠
- قوات الاحتلال تقتحم حي بئر أيوب ١١
- جيش الإسرائيلي يختطف ثلاثة فلسطينيين في القدس ١٢
- الاحتلال يعدم قطيعاً من الماشية لمواطن مقدسي من بلدة أم طوبا ١٢

تقارير

- الاحتلال يحاول استعادة نموذج "روابط القرى" في القدس ١٢

برنامج عين على القدس

- "عين على القدس" يرصد مخططات الاحتلال لتكثيف البؤر الاستيطانية بالقدس ١٤

التذمر من سياسات اسرائيل

- قادة سابقون في الجيش الإسرائيلي يحذرون من أن عنف المستوطنين قد يشعل انتفاضة جديدة ١٦

فعاليات

- دعواتٌ شعبية لإحياء (الفجر العظيم) في الأقصى تحت عنوان (فجر حراس الأقصى) ١٧

آراء عربية

- إسرائيل تتحدث عن نفسها ١٨
- بلع فلسطين التدريجي ٢٠

آراء عبرية مترجمة

- "عنف المستوطنين" يعرض الإسرائيلي للخطر ٢١
- من يحكم الضفة الغربية اليوم غير إرهاب المستوطنين؟ ٢٣

اخبار بالانجليزية

25 • Safadi meets US State Department officials in Washington

26 • Israeli Army Abducts Three Palestinians In Jerusalem

26 • IOA bulldozes swaths of Palestinian land in Issawiya

26 • Palestine summons Dutch diplomat over ending funding to Palestinian CSO

27 • Ex-Israel army commanders warn settler violence might ignite new intifada

27 • ICHR Denounces Israeli Assault In Birzeit University

28 • Popular committees are needed to confront illegal Israeli settlers

29 • Israeli rights center brings to light the policy of collective punishment Israel implements in the West Bank

30 • 2021 breathed new life into anti-colonial struggle

الاردن والقدس

الخلايلة: رفع علاوة العاملين في المسجد الأقصى بنسبة ١٠٠%

عمان – ... قال وزير الأوقاف الدكتور محمد الخلايلة خلال مناقشة اللجنة المالية النيابية موازنة وزارة الاوقاف: أنه جرى رفع علاوة العاملين في المسجد الأقصى المبارك بنسبة ١٠٠ بالمئة على دفعتين ٥٠ بالمئة العام الحالي، ومثلها العام المقبل ليصبح إجمالي العلاوة ٤٠٠ بالمئة بعد أن كانت ٣٠٠ بالمئة، مشيرا إلى إنشاء صندوق ادخار للعاملين في أوقاف القدس.

وأوضح أن اقتحامات المستوطنين المستمرة للمسجد الأقصى المبارك تشكل تحديا أمام وزارة الأوقاف ودائرة أوقاف القدس، وقال « نحن نعمل على مدار الساعة حيث تُمرر التقارير للجهات الأردنية ذات العلاقة ومنها وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.«

وأكد الخلايلة أن الأردن ومن خلال الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، يقوم بدور كبير في الحفاظ على كل التفاصيل المتعلقة بشؤون القدس، مشيرا الى أن وزارة الأوقاف من خلال مديرية شؤون المسجد الأقصى في مركز الوزارة ودائرة أوقاف القدس، تبذل جهدا كبيرا....

الدستور ٢٠٢٢/١/١٢/ص٧

***

شؤون سياسية

توافق مصري . فلسطيني على مواصلة التشاور لـ"إحياء السلام"

شرم الشيخ: "الشرق الأوسط" – جدد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ونظيره الفلسطيني محمود عباس، إعلان توافقهما على "مواصلة التشاور والتنسيق المكثف سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الثلاثي بمشاركة الأردن من أجل إعادة إحياء عملية السلام".

واستقبل السيسي، أمس، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والوفد المرافق له، في مدينة شرم الشيخ بجنوب سيناء، بحضور اللواء عباس كامل، رئيس المخابرات العامة المصرية. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية إن السيسي "شدد على ثبات الموقف المصري الداعم للقضية الفلسطينية وتسويتها بشكل عادل وشامل، وفق مرجعيات الشرعية الدولية، وكذلك حرص مصر على دعم التحرك الفلسطيني الدبلوماسي الحالي، دولياً وإقليمياً، من أجل إيجاد مسار سياسي يتيح استئناف مفاوضات السلام"....

وجاء لقاء الرئيسين بعد أسبوعين تقريباً من اجتماع استضافته القاهرة، لوزيري خارجية ورئيسي جهازي مخابرات مصر والأردن ووزير الشؤون المدنية ورئيس جهاز المخابرات لدولة فلسطين، بهدف "بحث سبل تعزيز العلاقات والتطورات المتعلقة بعملية السلام، وجهود تدعيم وحدة الصف الفلسطيني، وتقييم الأوضاع الميدانية في دولة فلسطين في ضوء استمرار الإجراءات اللاشرعية التي تقوض فرص

تحقيق السلام العادل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتثبيت التهدئة الشاملة وإعادة الإعمار في قطاع غزة".

كما ناقش مسؤولو الدول الثلاث، في حينه "إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل، على أساس (حل الدولتين) الذي يُجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وفق القانون الدولي ومبادرة السلام العربية، وفي هذا السياق، جرت دراسة عدد من المقترحات المستهدفة كسر الجمود الذي تشهده عملية السلام في الوقت الراهن".

الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١/١٢ صفحة ٤

***

الخارجية الفلسطينية تدعو لتعامل جديد مع الاستيطان أمام التعايش الدولي معه والتصعيد الإسرائيلي غير المسبوق

رام الله – وفا – أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، هجمات المستوطنين المتصاعدة ضد المواطنين الفلسطينيين وبلداتهم وقراهم وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، والتي تتم بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبرت الوزارة في بيان لها، الثلاثاء، أن ذلك إمعان إسرائيلي رسمي في تغيير الواقع التاريخي والقانوني والديمغرافي القائم في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفرض مزيد من التغييرات الاستيطانية على الأرض سعيا منها لإجبار الأطراف الفلسطينية والإقليمية والدولية على التعامل معها كحقائق مُسلم بها، ولا يمكن تجاوزها في أية ترتيبات سياسية مستقبلية.

وأشارت إلى أن النتيجة واحدة لهذه الإجراءات الاستيطانية الاستعمارية التي تتكرر يوميا وهي أن سلطات الاحتلال تُسابق الزمن في حسم مستقبل قضايا الحل النهائي التفاوضي من جانب واحد بالقوة، وفقاً لخارطة مصالحها الاستعمارية الممتدة من النهر الى البحر.

وتحدثت عن آخر اعتداءات المستوطنين واقتحام المقامات الدينية والإسلامية وأداء صلوات تلمودية بداخلها، وإغلاق مداخل القرى.

وحملت الوزارة حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة والمباشرة عن انتهاكات قوات الاحتلال وأذرعها المختلفة بما فيها منظمات المستوطنين المسلحة، مشيرة إلى انها إمعان في اللامبالاة الإسرائيلية الرسمية تجاه أية مواقف تظهر تجاه تلك الانتهاكات ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، في ظل غياب كامل لأية حالة ضغط إقليمي ودولي على إسرائيل للجم هجمات المستوطنين الارهابية وعربداتهم، ما يوفر لسلطات الاحتلال الفرصة والوقت الكافي لاستكمال تنفيذ حلقات مشروعها الاستعماري الاستيطاني التوسعي في أرض دولة فلسطين بوتيرة متسارعة.

وقالت "تكرار نفس الإجراءات والسياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي تترافق مع حملة تضليل ممنهجة يمارسها أركان الائتلاف الإسرائيلي الحاكم في محاولة لخلق حالة تعايش دولية مع ما تفرضه إسرائيل على الأرض والتعامل معها كحقائق لا يمكن تجاوزها أو القفز عنها".

ورأت الوزارة أن هذا الواقع الملموس يهدد حقوق شعبنا الفلسطيني، وهو واقع لا يقوى على منع مزيد من الاستيلاء على الأراضي والبناء الاستيطاني، ما يستدعي التفكير بنمطية مختلفة للخروج عن المألوف لإجبار المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته في وقف حالة الاستقواء الاستيطاني الاستعماري على فلسطين.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٢/١/١١

***

السفير منصور: غياب المساءلة القانونية يشجع إسرائيل على الإمعان في انتهاكاتها بحق شعبنا

رام الله – وفا – بعث المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة الوزير رياض منصور، ثلاث رسائل متطابقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (النرويج)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن السياسات والممارسات غير القانونية التي تواصل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني، إلى جانب الهجمات التي ترعاها من خلال ذراعيها المتمثلين بقوات الاحتلال والمستوطنين، والتي تصب جميعها في خانة الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان.

وأكد منصور في رسائله أن الافتقار إلى المساءلة القانونية الدولية شجع ولا زال يشجع إسرائيل على المضي قدما في استعمارها غير القانوني للأرض الفلسطينية وسلب ممتلكات الشعب الفلسطيني.

وقال: إن العام ٢٠٢١ كان من أكثر الأعوام دموية في فلسطين منذ العدوان العسكري على غزة عام ٢٠١٤، حيث استشهد ٣٢٤ فلسطينيا، بينهم ٨٦ طفلا، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى مواصلة إسرائيل سياسة هدم المنازل والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، إلى جانب مواصلة الاستفزاز والتحريض واقتحام الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم الشريف وكنائس المدينة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، في انتهاك صارخ للوضع التاريخي والقانوني القائم في هذه الأماكن.

كما أشار منصور إلى قيام المستوطنين بشكل متكرر باجتياح المدن والقرى الفلسطينية، وإرهاب المدنيين وإلحاق إصابات بهم، وتدمير ممتلكاتهم ومركباتهم، وإضرام النار في منازلهم، إلى جانب ازدياد هجمات الدهس المتعمد التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون.

وتطرق منصور إلى مداهمة قوات الاحتلال لجامعة بيرزيت في رام الله، واعتقالها أربعة طلاب قبل إطلاق الرصاص الحي على طالبين آخرين في الحرم الجامعي.

ونوه إلى أنه منذ مطلع العام الجديد، قامت قوات الاحتلال باعتقال واحتجاز عشرات الفلسطينيين الآخرين، إضافة إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ فلسطيني محتجز بشكل غير قانوني في السجون الإسرائيلية.

واستذكر منصور مرة أخرى قرار مجلس الأمن (٢٣٣٤)، الذي أدان "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، من خلال جملة أمور، كالبناء وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة"، مشددا على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات لعكس هذه الاتجاهات السلبية وتنفيذ القانون الدولي.

ووجه نداءً عاجلا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للعمل بسرعة وجدية للوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لإنهاء هذا الظلم المأساوي والتاريخي الخطير.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٢/١/١٢

***

شؤون قانونية

الاعتقال الإداري والقانون الدولي الإنساني

"الارتدادات القانونية والتكلفة الإنسانية"

بقلم:باسل رجوب – باحث بسلك الدكتوراه في القانون الدولي وإدارة الأزمات الدولية

يسعى القانون الدولي الإنساني إلى الحفاظ على الذات الإنسانية وكرامتها أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الحربي، إذ يفرض على دولة الاحتلال مجموعة من الالتزامات ذات أبعاد قانونية وأخلاقية، فمن جملة أمور أخرى تلتزم دولة الاحتلال باحترام حقوق الأشخاص المعتقلين وفي مقدمتها الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الضمانات القانونية وحقوق الدفاع.

إلا أن السياسة الإسرائيلية التي تقوم على العنصرية وإقصاء الآخر تنكرت لكثير من هذه الضمانات القانونية في سياق ما يعرف "بالاعتقال الإداري"، والذي يتم تنفيذه بموجب أمر إداري صادر عن سلطة تنفيذية دون توجيه لائحة اتهام أو ملاحقة قضائية، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بممارسة الاعتقال الإداري بحق الشعب الفلسطيني بشكل ممنهج ومتواصل، ففي السنوات ١٩٨٨-١٩٩٢، اعتقلت إسرائيل أكثر من (١٤٠٠٠) فلسطيني اعتقالاً إدارياً لآجالٍ متفاوتة، حيث ارتكنت في ذلك إلى إلغائها للمادة (١١١)، من قانون الطوارئ لعام (١٩٤٥)، بغية رفع سقف الأجل الزمني للاعتقال الإداري، ذلك أن المادة (١١١)، كانت قد أكدت أن الحد الأقصى للاعتقال الإداري هو عام واحد فقط.

قامت إسرائيل بالالتفاف على أحكام المادة (١١١)، سالفة الذكر، إذ قامت بتعويضها بالمادة (١٢)، من "قانون صلاحيات الطوارئ" رقم (٥٧٣٩-١٩٧٩)، كما خولت المادة (٢/أ)، من ذات القانون

لوزير الأمن الإسرائيلي –ضمن الحالات الاستثنائية– إصدار أوامر الاعتقال الإداري لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ولكن دون تحديد عدد مرات التجديد، لترفع بذلك السقف الزمني للاعتقال الإداري إلى أجل غير محدد.

في ذات السياق تضمنت المادة(٦)، من ذات القانون أكبر انتهاك لمبادئ المحاكمة العادلة، من خلال نصها على جواز قبول البينات المقدمة لرئيس المحكمة المركزية حتى في حالة غياب الشخص المعتقل أو دفاعه، دون منحهما الحق في الاطلاع عليها إذا ما اقتنع القاضي بأن إطلاعهما عليها من شأنه المساس بأمن الدولة وسلامة الجمهور.

لا شك أن هذه العبارة فضفاضة بما يكفي لمنح سلطة تقديرية واسعة لقضاة الاحتلال في إدراج أية بينات تحت هذا الإطار، وبالتالي تشكل المحاكم الإسرائيلية آداة لشرعنة العقوبات السياسية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وذراع مخابراتية تحكم بمنطق العنصرية والعرقية.

كذلك عملت إسرائيل على إصدار عدد من الأوامر العسكرية بشأن الاعتقال الإداري، كان أبرزها الأمر العسكري بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) رقم (١٦٥١)، "٥٧٧٠-٢٠٠٩"، إذ نصت المادة ٤٢ منه على حق المدعي العام الإسرائيلي في طلب وقف الإفراج عن المعتقل –بعد انتهاء المدة القانونية للاعتقال– بغية استصدار أمر اعتقال جديد أو لإستئناف قرار الإفراج عن المعتقل.

أضف إلى ذلك أن المادة (٢٨٠)، قد أجازت إجراء المحاكمات بسرية وبأبواب مغلقة في مخالفة واضحة لمبدأ علنية الجلسات.

هكذا تستند إسرائيل في ممارساتها العنصرية على ترسانة قانونية مصممة على أساس عنصري أبارتهايدي يرتكن إلى قانون القوة لا قوة القانون وشرعيته، فمن خلال هذه القوانين اللاإنسانية مددت إسرائيل مدد الاعتقال الإداري إلى حدود ست سنوات بشكل متواصل، وإلى أكثر من (١٤٣)، شهر بشكل متقطع في حالات أخرى، كما حدث مع الأسير حاتم قفيشة (النائب السابق في المجلس التشريعي الفلسطيني)، فما هي الإجراءات التي يتخذها الأسرى إزاء ذلك؟

إزاء التعنت الإسرائيلي وإزاء الاستمرار في ممارسة الاعتقال الإداري بشكل واسع، وإزاء تمديد الاعتقال من حين لآخر بحق شريحة واسعة من المعتقلين الإداريين الفلسطينيين، وفي ظل غياب موعد محدد للإفراج عنهم، لجأ كثير من المعتقلين الإداريين إلى مواجهة هذه الإجراءات العنصرية بأمعائهم الخاوية والإضراب المستمر عن الطعام إلى حين تسوية مقبولة مع السلطات الإسرائيلية، وقد أثبتت هذه الطريقة –رغم صعوبتها– في أنها ناجعة لإرغام سلطات الاحتلال على قبول الاتفاق مع الأسير المضرب عن الطعام لكسر إضرابه.

وقد تضمنت هذه الاتفاقات حلول مختلفة كالتعهد بعدم تجديد الاعتقال أو تحديد أجل واضح للإفراج عن الأسير، وقد سطر في الآونة الأخيرة كل من مقداد القواسمه وكايد الفسفوس وهشام أبو هواش أسمى معاني الصبر والعزيمة، ذلك أن إضرابهم عن الطعام والذي امتد لأشهر (أضرب هشام أبو

هواش عن الطعام لنحو ١٤٠ يوم)، أرغم السلطات الإسرائيلية على عقد اتفاقات واضحة ومرضية بالنسبة لهؤلاء الأسرى.

فما مدى مشروعية الاعتقال الإداري وفقاً للقانون الدولي الإنساني؟

يمكن القول أنه لا يوجد أساس قانوني لممارسة الاعتقال الإداري من لدن السلطات الإسرائيلية، ولا يوجد كذلك أي نص قانوني يخولها احتجاز الأشخاص بهذه الطريقة ولفترات غير محددة، ودون سند اتهام (نصت المادة ٤٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، على أنه: "لا يجوز الأمر باعتقال الأشخاص المحميين أو فرض الإقامة الجبرية عليهم إلا إذا اقتضى ذلك بصورة مطلقة أمن الدولة التي يوجد الأشخاص المحميون تحت سلطتها").

تكفل اتفاقية جنيف الرابعة كذلك للمعتقلين من سكان الأراضي المحتلة التمتع بالحقوق والضمانات اللازمة للدفاع عن أنفسهم، لاسيما الحق في إنابة وكيل قانوني عنهم، وكذلك حقهم في الدفاع عن انفسهم بمختلف الطرق والعلم بالأدلة ومناقشتها، وكذلك مناقشة الشهود (المادة ٧٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩)، يستتبع ذلك حقهم في معرفة التهمة الموجهة إليهم وأساس توجيهها، ووجود سند اتهام رسمي، كذلك لابد أن تكون المحكمة مشكلة بطريقة قانونية وتدير جلساتها بشكل علني.

باستقراء واقع الممارسة الإسرائيلية للاعتقال الإداري ضد أبناء الشعب الفلسطيني نجد أنه يخالف جميع المقتضيات القانونية سالفة الذكر، وبهذا تكون إسرائيل ترتكب جرائم حرب بشكل مستمر (تدرج المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ضمن جرائم الحرب)، وبالتالي يجب البحث فلسطينياً عن سبل إحالة (حالة)، إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين وغيرها من الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جريدة القدس ٢٠٢٢/١/١٠

***

اعتداءات

مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى

هاجر حرب – اقتحم مستوطنون المسجد الأقصى، الثلاثاء، وسط حماية مشددة من شرطة الاحتلال.

ونقلت شبكة "القسطل" الإلكترونية، المتخصصة بنقل الشؤون المقدسية، أن عدداً من عناصر شرطة الاحتلال اقتحموا المسجد القبلي من أجل تأمين دخول وفد إماراتي، ومن ثم قاموا باقتحام قبة الصخرة.

وأشارت إلى أن ٢٢٠ مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى لعدة ساعات، وسط إجراءات مشددة من عناصر الشرطة والجيش الإسرائيلي المدجج بالسلاح.

ولفتت إلى أن من بين هؤلاء ٧٠ مستوطناً من طلاب المعاهد اليهودية، و٤١ من بينهم الوفد الإماراتي.

كما ضيّقت شرطة الاحتلال المتمركزة عند أبواب المسجد الأقصى على المصلين أثناء دخولهم، واحتجزت هوياتهم وفتّشت حقائبهم.

وتتم هذه الاقتحامات بشكلٍ يومي ما عدا الجمعة والسبت، من "باب المغاربة" الخاضع لسيطرة شرطة الاحتلال بشكل كامل، وحتى "باب السلسلة". وتتخلل الاقتحامات صلوات وطقوس تلمودية عند المنطقة الشرقية قرب مصلى باب الرحمة.

وفي ذات السياق، اقتحمت قوات من جيش الاحتلال برفقة الشرطة المحال التجارية، في سوق خان الزيت بالقدس القديمة.

القدس العربي ٢٠٢٢/١/١٢

***

قوات الاحتلال تقتحم حي بئر أيوب

اقتحمت قوات الاحتلال، مساء الثلاثاء، حي بئر أيوب في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، وانتشرت في شوارعه عقب إحراق عامود كاميرات تابع لها.

وأفاد شهود عيان بأنّ توتراً شهده حي بئر أيوب، عقب قيام شُبَّان بإشعال النيران في عامود كاميرات المراقبة التابعة للاحتلال وسط البلدة.

وبيَّن الشهود أن قوات الاحتلال استنفرت عناصرها وانتشرت في المكان، وقامت بإغلاق الشارع.

ويستهدف شباب بلدة سلوان كاميرات مراقبة الاحتلال المتواجدة في حي بئر أيوب، جنوب البلدة، والتي يستخدمها الاحتلال لملاحقة الشبان المقدسيين واعتقالهم.

وتندلع مواجهات مع الاحتلال يوميًّا في شوارع سلوان وأحيائها، عقب اقتحام قوات الاحتلال للبلدة، إذ يتصدى لها شبان سلوان بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة والمفرقعات النارية، ويستهدفون سيارات الاحتلال والبؤر الاستيطانية في البلدة.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١/١١

***

جيش الإسرائيلي يختطف ثلاثة فلسطينيين في القدس

اختطف جنود الاحتلال ، ليل الاثنين ، ثلاثة فلسطينيين من عدة مناطق بالعاصمة المحتلة القدس بالضفة الغربية.

وقالت مصادر إعلامية إن الجنود خطفوا مراهقين ، لم يتم التعرف على هويتهما وقت كتابة هذا التقرير ، بالقرب من باب العمود بالبلدة القديمة بالقدس ، واقتادوهما إلى مركز تحقيق قريب.

واضافوا ان الجنود اختطفوا ايضا شابا اسمه معاذ يوسف شيوخي من منزله ببلدة سلوان جنوب المسجد الاقصى واقتحموا منزل عامر زيداني لاختطافه ولم يكن موجودا هناك.

ترجمة عن المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط ٢٠٢٢/١/١١

***

الاحتلال يعدم قطيعاً من الماشية لمواطن مقدسي من بلدة أم طوبا

تتواصل الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على كافة جوانب الحياة في القدس المحتلة، مستهدفاً كافة القطاعات الحيوية فيها.

وفي هذا السياق، أفاد المواطن المقدسي جمال أبو طير من بلدة أم طوبا، جنوب شرق القدس المحتلة، الثلاثاء، بأنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اقتحمت البلدة قبل أيام، وقتلت ٤٣ رأساً من مواشيه، بحجة عدم تطعيمها.

وقال أبو طير إنه حاول عبثاً الاعتراض على قتل مواشيه، وقال لهم بأنه يقوم بتطعيم مواشيه حسب الأصول، إلا أن عناصر الاحتلال لم تنصت له وأخرجت مواشيه وقتلتها أمام عيني وحمّلته على مركبة مصاحبة.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١/١١

***

تقارير

الاحتلال يحاول استعادة نموذج "روابط القرى" في القدس

القدس – وفا – لا يألو الاحتلال جهدا في سبيل فرضِ سيطرته على مدينة القدس وتهويدها منذ احتلالها عام سبعة وستين، بدءا بالعبث بجغرافية المدينة وزرع البؤر الاستيطانية فيها وحولها، للإخلال بالميزان الديمغرافي لها لصالح المستوطنين الأغراب على حساب السكان الأصليين.

وفي سبيل ذلك، كثفت سلطات الاحتلال من إجراءات التهجير الجماعي وهدم البيوت وترهيب المقدسيين ليهدموا بيوتهم بأيديهم تحت سيف الابتزاز المادي، وأطلقت العنان للمستوطنين في عربدتهم، وشرعت بفرض مشروع تسوية الملكيات في القدس لتضع "حارس أملاك الغائبين" التابع لها شريكًا للمقدسيين في أملاكهم التي توارثوها جيلا بعد جيل، وشرعت بتعزيز البؤر الاستيطانية والبنى التحتية

للمستوطنات على حساب الأحياء الفلسطينية في مدينة القدس، وقطعت أوصال الأحياء والبلدات المقدسية.

وفي إطار حربها الشاملة والوجودية على المقدسيين عبر تمزيق النسيج الاجتماعي المقدسي، أعلنت بلدية الاحتلال الإسرائيلي، بالتعاون مع جهاز المخابرات "الشاباك"، عن تشكيل قائمة من المخاتير المقدسيين في كل الأحياء والبلدات، تضم ٢٠ مختارا جرى انتقاؤهم من جهاز المخابرات؛ في محاولة لتصدرهم المشهد الاجتماعي المقدسي ليكونوا مرجعية للمقدسيين وليسهموا في حل المشاكل العائلية ونزاعات ملكيات الأراضي كمدخل لنفوذهم وسيطرتهم، ومن ثم جرّ المقدسيين إلى المشاركة في مخططات بلدية الاحتلال ومهرجاناتها وبرامج "التعايش" التابعة لها، فتمسي بالتالي هي المرجعية الفعلية للحياة الاجتماعية المقدسية عبر أولئك المخاتير.

هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس حذرت من التعامل مع هذه اللجنة (لجنة المخاتير) التي عيّنتها بلدية الاحتلال كواجهة لها للسيطرة على المجتمع المقدسي ومدخل للنفوذ الإسرائيلي بالتغلغل في المجتمع الفلسطيني المقدسي، ودعت إلى مقاطعتها وعدم التعامل معها، واعتبرتها خطرًا حقيقيًّا على النسيج المجتمعي المقدسي.

وقالت الهيئة في بيان: "أمام هذه الهجمة المسعورة على القدس وأهلها بما يحافظ على ثوابتنا وتماسكنا المجتمعي، فإننا ندعو المؤسسة الفلسطينية الرسمية وكل القوى والفعاليات الوطنية والأهلية إلى تكثيف تواصلها وتعزيز جهودها في تشكيل لجان الإصلاح العشائري والتوسط لحل نزاعات الملكيات لحماية السلم الأهلي والمجتمعي في كل حي وبلدة مقدسية، من شخصيات لها حضور وطني ومجتمعي وشعبي وعشائري، كما ندعو المؤسسات والقوى العربية والإسلامية إلى دعم مدينة القدس وأهلها، والالتفات إلى هذا المخطط لإفشاله وإسقاطه، كما سقطت روابط القرى أمام الإرادة الشعبية من قبل".

... وقال مستشار محافظة القدس للشؤون الإعلامية معروف الرفاعي، لـ "وفا"، إنه "منذ احتلال فلسطين ومدينة القدس، سعت قوات الاحتلال إلى اختراق المجتمع الفلسطيني تارة بإنشاء ما يعرف بروابط القرى وتارة بتعيين رؤساء بلديات خاضعين لسيطرتها، وفشلت في اختراق المجتمع الفلسطيني وفي تمرير ما يعرف بروابط القرى في سبعينيات القرن الماضي، والآن تعود لإحياء هذا النموذج في مدينة القدس، في محاولة جديدة لاختراق المجتمع المقدسي بإنشاء ما يعرف بلجان شعبية وجماهيرية من خلال أجهزتها الأمنية وخاصة جهاز الشاباك".

وأضاف: "المجتمع المقدسي واعٍ لهذه الأساليب، ويرفضها، كما رفض من قبل التعامل مع ما يسمى المراكز الجماهيرية باعتبارها إحدى أذرع الاحتلال لاختراق المجتمع".

... ورأى مدير مركز القدس للدراسات الاقتصادية والاجتماعية زياد الحموري أن تشكيل "لجنة المخاتير" لمساعدة الاحتلال للتواصل مع المجتمع المقدسي ليست قضية جديدة، فقد حاول الاحتلال من قبل تمرير مخططات وخلق تواصل مع المجتمع المقدسي، مؤكدًا أن المجتمع المقدسي يلفظ هذه الظواهر ويرفض التعامل معها تحت أي ظرف.

وقال أمين سر حركة فتح في القدس شادي مطور: "سيبقى أبناء المدينة المقدسة متمسكين بكل العناوين الوطنية الرافضة للاحتلال والتعايش معه والقبول به، وسياسة العصا والجزرة التي ينتهجها الاحتلال في المدينة المقدسة لن تجدي نفعا ونحن لا نهاب من هذا الاحتلال ولن نتنازل عن حقوقنا الوطنية".

... ودعا مطور الكل المقدسي إلى رفض هذه اللجنة وعدم التعامل معها وتصنيف أعضائها بأنهم "متعاونون مع الاحتلال".

الحياة الجديدة ٢٠٢٢/١/١٢

***

برنامج عين على القدس

"عين على القدس" يرصد مخططات الاحتلال لتكثيف البؤر الاستيطانية بالقدس

عمان – رصد برنامج عين على القدس الذي عرضه التلفزيون الأردني، أمس الأول الاثنين، استمرار سلطات الاحتلال بسياستها الاستيطانية في القدس من خلال مصادقتها على مخططات جديدة تستهدف تكثيف البؤر الاستيطانية في القدس الشرقية ومحيطها.

وبحسب التقرير الاسبوعي الذي أعده فريق البرنامج في القدس، صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال قبل عدة أيام، على بناء ٣٥٥٧ وحدة استيطانية في القدس ومحيطها، تتوزع على خمس مناطق، أكبرها عدداً سيكون في جبل المشارف المطل على المدينة المقدسة وبمنطقة غفعات هماتوس المقامة على اراضي بيت صفافا جنوبي القدس ومستوطنة هارحوما شمالي مدينة بيت لحم، بهدف فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية من الشمال والجنوب.

وأوضح التقرير أن الأهالي في منطقة بيت صفافا وصفوا هذا المخطط بأنه في منتهى الخطورة، لأنه في الوقت الذي يرفض فيه الاحتلال إصدار تراخيص البناء لهم، أقر ببناء أكثر من ١٤٥٠ وحدة استيطانية على أراض تم مصادرتها من البلدة سابقاً، ما يزيد التوسع الاستيطاني على أراضي البلدة على حساب الوجود الفلسطيني.

وبحسب ما أوضح أحد سكان بيت صفافا، المهندس عبد الكريم لافي، فإن منطقة بيت صفافا مع إقامة هذه المستوطنة ستصبح عبارة عن «جزيرة عربية إسلامية تحيط بها المستوطنات الإسرائيلية من جهاتها الأربع»، وأن التأثير المباشر على أهالي المنطقة سيكمن في أن طرق بيت صفافا ستصبح عبارة عن ممر للمستوطنين الذين سيمرون بها أكثر من الأهالي.

وقال «إن جميع أراضي بيت صفافا انتهت من ناحية البناء الأفقي، ولم يتبق منها سوى هذه المنطقة القابلة للتوسع الأفقي، وإسرائيل حاصرتنا في هذا الأمر بمصادرتها، ما قطع علينا الطريق بالتوسع من أجل الأزواج الشابة.«

وأضاف التقرير أنه بات من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية بتركيبتها الحالية تسخر جميع إمكانياتها في تكثيف الاستيطان في القدس والضفة الغربية، لتصبح المشاريع الاستيطانية حقيقة ماثلة على الأرض، ما يعتبره المقدسيون أمراً يدخل في سياق التطهير العرقي الصامت لهم من خلال هدم بيوتهم وتهجيرهم بالتوازي مع مصادقة سلطات الاحتلال على بناء الوحدات الاستيطانية في القدس لصالح المستوطنين.

الناشط المقدسي زكي أبو طه، قال إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تعمل بصمت، حيث انها أقرت خمسة مخططات لبناء وحدات سكنية بهدف قطع التواصل بين الاحياء العربية الفلسطينية لتكثيف الوجود الإسرائيلي واليهودي في المدينة المقدسة.

والتقى البرنامج الذي يقدمه الإعلامي جرير مرقة عبر اتصال فيديو من القدس بالخبير في شؤون الاستيطان في القدس، وليد صيام، الذي أكد أنه منذ بداية الاحتلال، وضعت سلطاته سياسة استراتيجية تتمثل بعملية الاحتلال والتفريغ ومن ثم الإحلال، وأن هناك تصعيدا في وتيرة الاستيطان منذ عام ١٩٦٧، وأن معظم الحكومات الإسرائيلية تعتمد في بقائها داخل الحكم على اليمين المتطرف والاستيطان.

وأوضح أن هناك عدة مخططات استيطانية موجودة «داخل الأدراج لدى عدة حكومات إسرائيلية سابقة بالإضافة إلى الحكومة الحالية، وأن المخططات الجديدة لمدينة القدس عبارة عن عملية فصل لمدينة القدس عن الجنوب المتمثل بمدينة بيت لحم والخليل، وهو حزام أمني استيطاني للحفاظ على المستوطنات وعملية تفريغ المواطنين المقدسيين داخل مدينة القدس، وعدم التواصل بين شمال الضفة وجنوبها وعدم إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ما يضيف الطابع الديموغرافي إلى المعركة على مدينة القدس إضافة إلى الطابع العقائدي.«

وقال صيام إن الخارطة الهيكلية لمدينة القدس تمتد من منطقة البيرة حتى «جبال عصيون»، وإن الحكومات الإسرائيلية المتتالية منذ العام ١٩٦٧ تحاول أن تجعل عدد المستوطنين أكثر من المقدسيين داخل هذه المدينة من خلال إقامة عدة مستوطنات بمصادرة الأراضي بحجة إقامة حدائق توراتية ومن ثم بناء وحدات استيطانية عليها.

وأضاف أن الهدف من هذا هو أن يبقى في المدينة ما نسبته ١٢ بالمئة فقط من المقدسيين، وأن تبقى القدس خالية من أي وجود عربي إسلامي ومقدسي داخل المدينة، مشيرا إلى أن ما هو أكبر من ذلك هو المعركة على المسجد الأقصى المبارك لبناء الهيكل الذي تقوم عليه دولة الاحتلال.

وأكد صيام أنه في ظل الصمت العربي والإسلامي والدولي والانقسام الفلسطيني فإن الاستيطان سيمتد أكثر، وسيتم مصادرة المزيد من الأراضي وعندها سيتم «الترحم على باقي الأرض الفلسطينية»، داعيا إلى إعطاء الشباب بعضاً من أراضي الأوقاف الإسلامية والمسيحية للبناء عليها، كما دعا المستثمرين لبناء مشاريع إسكانية للشباب داخل مدينة القدس.

وبين أن المخطط الجديد لحكومة بينيت وقبله نتنياهو هو إعطاء شيء بسيط جداً من الأراضي للمقدسيين في شمال مدينة القدس في منطقة بيت حنينا وشعفاط وبيت صفافا وجبل المكبر لبناء وحدات

سكنية، بهدف إبعاد المقدسيين عن القدس وتحديداً البلدة القديمة، لأن المقدسي كان يتوجه إليها لشراء احتياجاته، وبالتالي إفراغها، لافتاً إلى أنه تم إغلاق ٧٥٠ محلاً تجارياً لعدم وجود رواد لأسواق البلدة.

وحول صمود المقدسيين، قال صيام إن المقدسي عندما يتم هدم منزله يقيم في خيمة، وإن هناك تكافلا بين المقدسيين وإنهم باقون رغم هدم المنازل والاعتقالات والإبعاد وكل ما تفعله سلطات الاحتلال لزعزعة صمودهم.

واختتم حديثه بالقول « نحن هنا في مدينة القدس نعاهد الله والأمة العربية والإسلامية بأن نبقى أحراراً فوق تراب القدس ومقدساتها، أو أن نبقى شهداء تحت ترابها ومقدساتها، ونحن لا نعدكم بالنصر، ولكن نعدكم بالصمود».«بترا.«

الدستور ٢٠٢٢/١/١٢/ص٧

***

التذمر من سياسات اسرائيل

قادة سابقون في الجيش الإسرائيلي يحذرون من أن عنف المستوطنين قد يشعل انتفاضة جديدة

أفادت صحيفة "هآرتس" أمس أن ثلاثة قادة سابقين في الجيش الإسرائيلي حذروا من أن العنف المتزايد من قبل المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة قد يشعل انتفاضة ثالثة.

ولم تذكر الصحيفة أسماء القادة ، لكنها قالت إنهم أعضاء في حركة قادة لأمن إسرائيل ، والتي تضم مسؤولين متقاعدين من الجيش الإسرائيلي ، الشاباك والموساد والشرطة الإسرائيلية.

وحذرت الرسالة من أن "العنف غير المنضبط للمستوطنين المتطرفين يقوض ردع الجيش الإسرائيلي".

وقال مسؤولون في الجيش إن المستوطنين يستخدمون "العنف الجماعي المنظم ويتحدون سيادة وقانون الدولة".

في الوقت نفسه ، أشاروا إلى أن عنف المستوطنين وصل إلى "نقطة حرجة" وأثار انتقادات حادة "ليس فقط من المعارضين ، ولكن من الأصدقاء ، بما في ذلك الإدارة والكونغرس في واشنطن ، وكذلك الجالية اليهودية في الولايات المتحدة. "

وحذر القادة المتقاعدون من أن "حالة الفوضى والعنف في الضفة الغربية قد تثير رد فعل من القادة العرب الودودين في مصر والأردن ودول الخليج".

وبحسب صحيفة "هآرتس" ، حذر القادة من أن عنف المستوطنين سيضر بجهود التطبيع مع الدول العربية والإسلامية وسيكون له عواقب "مدمرة". كما قد يجبر الفلسطينيين على الشعور باليأس لدرجة أنهم يشكلون مجموعات للدفاع عن أنفسهم ، مما قد يؤدي إلى انتفاضة ثالثة.

وقالوا إن "عنف المستوطنين مرفوض على المستوى الأخلاقي" ، ودعوا القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل إلى "وقف هذه الظاهرة بشكل فوري وحاسم".

في نوفمبر ، قال خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة: "لقد كان عنف المستوطنين دائمًا سمة مقلقة للغاية للاحتلال الإسرائيلي". وأضافوا: "لكن في عام ٢٠٢١ نشهد أعلى مستويات العنف المسجلة في السنوات الأخيرة وحوادث أكثر خطورة".

وتابعوا: "الحكومة الإسرائيلية وجيشها لم يفعلوا سوى القليل للحد من هذا العنف وحماية الفلسطينيين المحاصرين".

ترجمة عن مرصد الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١/١١

***

فعاليات

دعواتٌ شعبية لإحياء (الفجر العظيم) في الأقصى تحت عنوان (فجر حراس الأقصى)

دعت حراكات شبابية وفعاليات شعبية أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس والداخل الفلسطيني المحتل عام١٩٤٨، إلى المشاركة الواسعة في حملة (الفجر العظيم) في المسجد الأقصى، الجمعة المقبلة، في ١٤ كانون الثاني/يناير، القادم.

وجاء في الدعوة التي جاءت باسم (الحراك الشبابي المقدسي): " دعماً وإسناداً لحراس الأقصى في مواجهة إجراءات الاحتلال، شاركوا في (فجر حراس الأقصى)".

وكان آلاف المصلين القادمين من مختلف مناطق القدس والداخل المحتل والضفة الغربية قد أدوا صلاة فجر الجمعة الماضية، الأولى في عام ٢٠٢٢، في المسجد الأقصى المبارك، تلبية لدعوات الرباط وشد الرحال، بالتزامن مع تصاعد الهجمة الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، وحراسه، والمرابطين فيه.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١/١١

***

آراء عربية

إسرائيل تتحدث عن نفسها

طلال عوكل – الأيام الفلسطينية

العام الأول لحكومة الرأسين الاستيطانية المتطرفة، شهد ذروة غير مسبوقة في التغول على الفلسطينيين، خصوصاً في الضفة الغربية والقدس، بشراً وأرضاً ومنازل ومؤسسات، وممتلكات زراعية وغير زراعية.

هو عام تصعيد ملحوظ من قبل المستوطنين المدججين بالأسلحة، محروسين، ومدعومين من قبل الجيش الإسرائيلي، والأجهزة الأمنية لدولة الاحتلال.

القدس شكلت هدفاً مركّزاً حيث تتعرض لحملات استيطانية مكثفة، كان آخرها مصادقة بلدية الاحتلال على بناء ٣٥٥٧ وحدة استيطانية، بالتوازي مع حملة منهجية لهدم بيوت الفلسطينيين بذرائع مختلفة الأكثر منها بذريعة عدم وجود تراخيص للبناء، وكأن لدى البلدية استعداداً لمنح تراخيص بناء للفلسطينيين.

منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم"، أعدت تقريراً في نهاية العام، يرصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض الفلسطينية تضمن حقائق مرعبة وشهادات موثقة، ما جعل المنظمة تعتبر أن العام ٢٠٢١ هو العام الأكثر فتكاً منذ العام ٢٠١٤. إذا كان القياس يستند إلى نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ذلك العام، من حيث عدد الشهداء والجرحى، والدمار، فإن اعتبار العام ٢٠٢١ الأكثر فتكاً، فإنه يستند إلى معطيات أساسها ما تعرضت له الضفة الغربية وبضمنها القدس، وانطلاقاً من الدور الذي تقوم به جماعات المستوطنين.

يقول التقرير إن قوات الاحتلال قتلت في الضفة ٨٣ فلسطينياً بضمنهم سبعة عشر قاصراً، وخمس نساء، وفي يوم واحد استشهد ثلاثة عشر فلسطينياً على يد مستوطنين أو جنود رافقوا مستوطنين خلال اقتحامهم لأراضي قرى فلسطينية.

لا حاجة لمجلس حقوق الإنسان الأممي لأن يقوم بتحقيق عملياتي في إسرائيل، التي ترفض التعاون مع أي لجان تحقيق، إذ يكفي الاستناد إلى الحقائق التي تنشرها منظمات حقوقية إسرائيلية، وتنشرها الصحافة ولا تجد من السلطات الرسمية، ما ينفي وقوع تلك الانتهاكات.

تقرير "بتسيلم" يتحدث بتفاصيل وأرقام، حول دور المستوطنين، والأجهزة الاحتلالية، فيما يتعلق بالإعدامات الميدانية، والهجمات الاستيطانية القاتلة، وعدد البيوت التي تعرضت للهدم، وأعداد المواطنين المدنيين الذين استشهدوا من القاصرين والنساء وكبار السن.

"بتسيلم" حققت في ٣٣٦ هجوماً شنه مستوطنون في العام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٥١ خلال العام ٢٠٢٠، ما يعكس سياسة رسمية منهجية، تعطي للمستوطنين الصلاحية، لأن يشكلوا رأس الرمح في الصراع ضد الفلسطينيين.

بإمكان وزير الخارجية الإسرائيلية يائير لابيد، أن يتهم الفلسطينيين بأنهم يشنون حملة دولية، لوصف إسرائيل بالدولة العنصرية، ولكن سيكون عليه أن يبتلع لسانه. حين يشير تقرير "بتسيلم" بوضوح إلى "أن نظام "الأبرتهايد" الإسرائيلي هو من يمنع الفلسطينيين منعاً شبه تام من البناء في مناطق واسعة من الضفة بما فيها القدس الشرقية.

هكذا تكون إسرائيل هي من تتحدث عن نفسها بالقانون وبالممارسة، على أنها دولة احتلال، ودولة "أبرتهايد"، بما ينقل الاتهام إلى مستوى الحقيقة الواقعية، التي لا يمكن دحضها فقط بالتصريحات والمخاوف، مستوى العنف الذي يرتكبه المجمّع الاستيطاني، يجعل يائير غولان عضو الكنيست ونائب وزير الاقتصاد عن حزب "ميرتس"، يصف المستوطنين في مستوطنة "حوميش" بأنهم "ليسوا من بني البشر".

تقدم صحيفة "هآرتس" شهادة أخرى، حين تؤكد أن الجيش الإسرائيلي دمر مئات الدونمات المزروعة بالقمح، من أجل تنفيذ مناورات وتدريبات عسكرية في منطقة الأغوار، وسمم الحقول الزراعية في قطاع غزة.

وتضيف "هآرتس"، إنه كل بضعة أسابيع يأتي الجيش ويدمر خيام الفلسطينيين ويصادر التراكتورات والسيارات، ويدمر الألواح الشمسية وخزانات المياه في منطقة الأغوار.

على الأرجح أن لابيد لديه معلومات حول ما تواجهه إسرائيل خلال العام الجديد الجاري، حين يتوقع أن تتعرض إسرائيل على المستوى الدولي، لاتهامات بأن دولته تتبنى وتمارس سياسة "الأبرتهايد" القبيحة.

لابيد على معرفة بالأزمة الدبلوماسية التي نشبت في وزارته بين نائبته، رئيسة الدائرة الأوروبية في الوزارة عاليزا بن نون، ووفد دبلوماسي أوروبي يمثل ست عشرة دولة، بسبب احتجاجهم على عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين.

الاجتماع انفجر وانتهى بأزمة كبرى، بسبب الحدة التي اتسمت بها المسؤولة الإسرائيلية والتي رفضت الاحتجاج ووصفته بالمهين.

واضح أن دولة الاحتلال في سباق مع الزمن لفرض سياساتها التوسعية في الضفة والقدس، والتي تقوم على نسف كل إمكانية لتحقيق سلام يقوم على أساس رؤية الدولتين.

إسرائيل قريباً ستجد نفسها أمام ما أشار إليه بوضوح في "واشنطن بوست" الأميركية المحلل البارز مايراف زونسزين، من أنه سيرتب على إسرائيل أن تختار بين الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو منح الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها حقوق مواطنة كاملة.

الكاتب الأميركي معروف، بأنه مختص في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في مجموعة الأزمات الدولية.

في الواقع فإن دولة الاحتلال تتجه بسرعة قياسية، نحو خلق المزيد من الوقائع على الأرض، لتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتتحول إلى مجتمع مدجّج بالسلاح، فوق ما هو معروف عن إسرائيل كدولة جيش وأجهزة أمنية، ودولة إرهاب رسمي، ينفذ سياسة تمييز عنصري.

بالإضافة إلى ما يملكه الجيش والأجهزة الأمنية، من إمكانيات تسليحية ضخمة ونوعية، فإن التسلح المجتمعي لا يتوقف على الجماعات الاستيطانية، وإنما يشمل المجتمع في إسرائيل. في العام المنصرم قدم ١٩٣٧٥ إسرائيليا طلبات ترخيص سلاح، مقارنة بـ ٨٨١٤ في العام ٢٠٢٠ ما يعني – حسب الصحافة الإسرائيلية ومعطيات وزارة الأمن الداخلي – زيادة بنسبة ١٢٠%، الذريعة هي لمواجهة الاحتجاجات في المجتمع العربي في المدن المختلطة أثناء العدوان على غزة والقدس في أيار المنصرم.

غير أن الحقيقة هي تنامي المخاوف الرسمية من تصدعات الجبهة الداخلية، التي ستظهر خلال أي مواجهات قادمة.

عربي٢١ – ٢٠٢٢/١/١٢

****

بلع فلسطين التدريجي

حمادة فراعنة

كل إجراءات المستعمرة وسياساتها تسير نحو الضم التدريجي، والتوسع والتهويد، بشكل متراكم متعدد المراحل، وفي ظل احتجاجات فلسطينية باهتة غير مؤثرة، غير قادرة على الفعل، بل بالعكس تستعمل المستعمرة الضعف الفلسطيني، كغطاء لتمرير برامجها التوسعية شاملة القدس والضفة الفلسطينية، وردود الفعل الكفاحية مقتصرة على مبادرات فردية شجاعة.

برنامج المستعمرة بالاتفاق مع الولايات المتحدة، بوضوح لا تزيد على تحسين ظروف الفلسطينيين المعيشية، مقابل توفير الأمن للمستعمرة، للاحتلال، للتوسع والاستيطان، عبر التنسيق الأمني بين رام الله وتل أبيب، والتهدئة الأمنية بين غزة وتل أبيب.

في اللقاء بين الرئيس الفلسطيني مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان يوم ٢٠٢١/١٢/٢٢ سمع الرئيس عباس انطباعات سوليفان عن لقائه مع نفتالي بينيت رئيس حكومة المستعمرة، الذي سبق اللقاء الفلسطيني الأميركي، قال سوليفان للرئيس الفلسطيني: بينيت ضد ١– حل الدولتين، ٢– ضد المفاوضات مع الفلسطينيين، ٣– مع استمرار الاستيطان والتوسع فيه، سواء في القدس أو سائر الضفة الفلسطينية، ٤– القدس الموحدة عاصمة للمستعمرة ولا مجال للمساومة أو النيل من مكانتها، ٥– الضفة الفلسطينية يهودا والسامرة وهي جزء من خارطة المستعمرة والبناء فيها يتم باعتبارها امتداد لأرض «الدولة» لا إنفصال أو تراجع عنها، ٦–استمرار اقتحام الإسرائيليين وتدفقهم اليومي إلى حرمات المسجد الأقصى.

لا يوجد أوضح من هذا الوضوح، وغير ذلك تضليل وهروب من تحمل المسؤولية، وإنكفاء عن متطلبات المواجهة، وانتظار ما سيأتي وهو لن يأتي، والذي يتم تدريجياً هو فرض الوقائع الإسرائيلية بالاستيطان والتوسع والعبرنة والتهويد.

أدوات المستعمرة وأجهزتها تعمل على خنق الفلسطينيين في معازل ضيقة، ووضع التجمعات الإسرائيلية لتكون الفاصل بين التجمعات الفلسطينية، ومناطق ٦٧ الآن مقسمة إلى ثلاثة عناوين: القدس، الضفة، القطاع، ولكل عنوان برنامج وأدوات وتطبيقات، هدم البيوت في القدس، وفرض تجمعات عبرية على أنقاضها، منع البناء في الغور، وفي مناطق الريف المسماه مناطق ج، وجعل التجمعات في إطار المدن الفلسطينية ليسهل تطويقها، أي لديهم برنامج منظم تدريجي متعدد المراحل يسير نحو استكمال استعمارهم لفلسطين وطغيان العبرنة والأسرلة والتهويد لكامل خارطة فلسطين باستثناء قطاع غزة المحاصر وجعله بؤرة فقر وتوتر وطارد لأهله.

طرفا المعادلة الفلسطينية، يعرفون أكثر منا، عن برنامج المستعمرة وأهدافها، ولكنهم يُحرفون، من أجل البقاء والاستئثار كل منهما بما تتوفر لديه من مكاسب ذاتية وظيفية.

إنهم يجيدون الاستئثار وامتلاك السلطة، ومواجهة بعضهما حتى ولو كان ذلك على حساب الوطن، وعلى حساب فلسطين، كل منهما لديه مفرداته، وادعاءاته، وشكل تمويله بواسطة الاحتلال ورضاه والخضوع النهائي له، وإذا كان الاقتصاد مقابل الأمن بقبول غزة ورام الله، فالمعادلة الأخرى هي: الوظيفة والراتب مقابل الصمت والهدوء والاستكانة.

الدستور ٢٠٢٢/١/١٢/ص١٦

***

آراء عبرية مترجمة

"عنف المستوطنين" يعرض الإسرائيلي للخطر

هآرتس – بقلم: نيتسان ألون وافي مزراحي وجادي شمني

حظيَ عنف المستوطنين المتطرفين في يهودا والسامرة، مؤخراً، باهتمام كبير عقب تصريحات مختلفة لزعماء إسرائيليين، ولكنه نوقش أيضاً في محادثات المستشار الأمريكي للأمن القومي جاك سااليبان مع مستضيفيه الإسرائيليين. وفي وقت سابق، بعد أن طرحت نائبة وزيرة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند هذا الموضوع في لقائها مع وزير الأمن الداخلي عمر باراليف.

مازال الإرهاب الفلسطيني في يهودا والسامرة يشكل تهديداً ملموساً. نحن كقادة للمنطقة في السابق، كنا مشاركين في نشاطات حازمة لأذرع الأمن وعلى رأسها الجيش الإسرائيلي و"الشاباك"، ضد هذه التهديدات، وهو نشاط يستمر ويتعاظم حتى اليوم. ولكن عنف جهات فلسطينية لا يمكنه أن يشكل تبريراً لتجاهل سياسي أو عملي للمشاغبين الخارجين عن القانون في الجانب اليهودي. مؤخراً، توجهت

حركة "قادة من أجل أمن إسرائيل" (هيئة تضم أكثر من ٣٠٠ من كبار خريجي أجهزة الأمن، ونحن من بينهم) وزراء وأعضاء كنيست، وحذرتهم من أربعة مخاطر يكتنفها عنف المستوطنين المتطرفين:

على المستوى الأمني: باعتبارنا الجهة الأقوى التي تسيطر على الأرض، علينا التأكد من أنه يتم استخدام منظومة حازمة وناجعة لإنفاذ القانون في يهودا والسامرة. العنف الشعبي اليهودي يمس بقدرة الجهات الأمنية للقيام بدورها الأساسي، ألا وهو مكافحة الإرهاب الفلسطيني ومنع تحويل هذه المنطقة إلى جبهة قتال أخرى. إن عنفاً غير مسيطر عليه من جانب مستوطنين متطرفين يمس بالقوة الرادعة للجيش الإسرائيلي، وتثبت قوات كبيرة للقيام بمهام شرطية على حساب مهامهم، وتضع الجنود وقادتهم في أوضاع ليست لهم.

على المستوى الأمني: يثبت عنف المتطرفين الإسرائيليين للمجتمع الفلسطيني أنه لا يوجد سيد في هذه المنطقة يدافع عنها، ويعرض السلطة الفلسطينية كأداة فارغة غير قادرة على الحكم في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها، كما أنه يسحب البساط من تحت قدرتها على تبرير التنسيق الأمني بين أجهزتها وقواتنا، وهو أمر ضروري لبقائها مثلما هو ضروري لأمن المواطنين الإسرائيليين. أسهم هذا التنسيق في منع مئات العمليات الإرهابية وإنقاذ حياة أشخاص مثلما ثبت مؤخراً، عندما أنقذت أجهزة الأمن الفلسطينية مواطنين إسرائيليين وجدا نفسيهما في وسط جمهور هائج في رام الله.

على المستوى القيمي – الاجتماعي: إن عنف اليهود ضد الفلسطينيين، وضد نشطاء إنسانيين إسرائيليين، وضد قوات الأمن في منطقة تحت سيطرتنا، يعارض قيم اليهودية والمجتمع الإسرائيلي. كدولة قانون، من واجبنا التأكد من أن المواطنين الإسرائيليين لا يعملون خلافاً للقانون وبصورة تمس بالأمن وبمصالح وطنية أخرى. المشاغبون يعملون بعنفٍ جماعي منظم، ويتحدّون سيادة الدولة وقوانينها، ومكانة الجيش الإسرائيلي، وبشكل خاص احتكار الدولة لاستخدام القوة. وهذه الديناميكية لا تعترف بالخطوط الخضراء أو بالجدران الفاصلة، وستنزلق في النهاية وتقوض أساس النظام الاجتماعي في إسرائيل.

على الصعيد السياسي: يُلاحظ أن الاهتمام الدولي بهذا الموضوع وصل إلى نقطة حاسمة، ويتم اختبار إسرائيل بقدرتها على مواجهة هذه الظاهرة. العنف جلب نقداً لاذعاً ليس فقط من أعدائها، بل أيضاً من أصدقاء بارزين لها، من بينهم الإدارة الأمريكية والكونغرس في واشنطن والجالية اليهودية الأمريكية. كل حالة فوضوية وعنيفة في "المناطق" يلزم زعماء عرباً أصدقاء من مصر والأردن وحتى الخليج، بالرد. وهذا سيضر بتوجه التطبيع مع الدول العربية، وكذلك مع دول إسلامية خارج المنطقة.

إذا لم تعالج هذه الظاهرة المدمرة بصورة فورية وبدون تساهل، فستخرج عن السيطرة. كما أن استمرار هذا التوجه قد يؤدي إلى نتائج خطيرة منها المس بالتنسيق الأمني؛ وسيعزز جهات متطرفة وعلى رأسها حماس؛ ويؤدي إلى تدهور الفلسطينيين نحو اليأس إلى درجة انتظامهم بالدفاع عن النفس. وهو تطور قد يتدهور إلى انتفاضة ثالثة؛ وإلى تعبيرات عن تماهٍ في أوساط مواطني إسرائيل العرب، مع

تداعيات على مجالات النظام العام والاندماج الجماهيري المتزايد؛ وسيؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة أعمال العنف في كلا جانبي الخط الأخضر، مع المس الحقيقي بالأمن الشخصي لكل مواطن/ة ومقيم/ة.

عنف المستوطنين المتطرفين غير محتمل على الصعيد الأخلاقي، ويقوض الاستقرار في المناطق، ويمس بأمن إسرائيل ومواطنيها، ويضر بالمصالح الاستراتيجية في المنطقة وخارجها.

على المستوى السياسي – الأمني: ابتداءً من رئيس الحكومة ومروراً بالوزراء، وحتى المستويات التنفيذية المسؤولة عن الموضوع، يجب التجنّد لاحتواء فوري وقوي، وحازم، ولا هوادة فيه لهذه الظاهرة.

الغد ٢٠٢٢/١/١٢/ص٢٥

***

من يحكم الضفة الغربية اليوم غير إرهاب المستوطنين؟

بقلم: هاجر شيزاف ويهوشع برابنر – هآرتس ٢٠٢٢/١/١١

يتجولون حاملين السلاح، يحصلون على تدريبهم من الجيش، يستطيعون احتجاز فلسطينيين، ومن صلاحيتهم إرسال حظيرة طوارئ، وبمعنى ما، هم "الحاكم" المحلي والسلطة الأمنية العليا في المستوطنات المختلفة وما حولها. وفي الواقع، من المسؤول عن مسؤولي الأمن الجاري العسكريين في الضفة الغربية، ومن يشرف عليهم؟ أسئلة لا تطرح فقط من قبل فلسطينيين ونشطاء اليسار الذين يجدون خللاً في سلوكهم، بل أيضاً من قبل المسؤولين عن الأمن أنفسهم.

على الرغم من أن هؤلاء غير مشغلين من قبل وزارة الدفاع بل من قبل مجالس المستوطنات، فإنهم خاضعون مهنياً للجيش في معظم أجزاء الضفة ولحرس الحدود في منطقة غلاف القدس. هذا الوضع خلق، حسب رأيهم، عدداً لا بأس به من التساؤلات. ليس واضحاً أين يكون العنوان عندما يثور خلاف ما. هذا ما حصل مثلاً في حصة إطلاق النار في "عاناتوت" في تشرين ثاني؛ حينئذٍ أطلق المسؤول عن الأمن المحلي من سلاحه بعد أن اقترب راعي أغنام فلسطيني من جدار المستوطنة. إطلاق النار، قال الفلسطيني، أدى إلى قتل أحد أغنامه. مسؤول الأمن اتهم بتنفيذ إطلاق نار بصورة غير قانونية. وعلى الرغم من تفسيراته (في البداية نفى أنه أطلق النار، بعد ذلك قال إنه أطلق النار في الهواء، وحتى أنه ادعى بأن البدو حاولوا القيام بتخريب في الجدار) قررت الشرطة مصادرة سلاحه وإيقافه عن الخدمة حتى استكمال التحقيق. "هذا الحادث يبرز الإشكالية في المسؤولين عن أمن المستوطنات" يقول مصدر أمني في المنطقة. "من جانب، هم ليسوا جنوداً أو رجال شرطة، ومن جانبٍ آخر هم مسؤولون عن الأمن في المستوطنات، ويحملون السلاح ويشغلون وحدات طوارئ. هذا يجري أحياناً مثلما يحدث في الغرب المنفلت العقال".

ثم إنه، ويا للعجب، حتى لو كان التعليق مبرراً، فمسألة السلطة تبرز. يقول محام من قبل منظمة "حونانو عيدي كيدار"، ويضيف: "إذا اعتبرت الشرطة نفسها هي الجهة المسؤولة، عليهم ان يضعوا إجراءً منظماً". لو كان شرطياً، لكان هنالك نقاش وجلسة استماع، ولكن هذا استغلال لحقيقة أنه ليس هنا ولا هناك. لقد أرسل كيدار طلباً إلى شرطة الحدود مدعياً أن التعليق غير قانوني على وجه التحديد

بسبب هيكل التوظيف المعقد، في نهاية كانون الأول، أبلغ بأن حرس الحدود يقفون خلف القرار الذي أوصى به قائد حرس الحدود في غلاف القدس.

ربما تبدو كلمة "معقد" استخداماً مبسطاً. مسؤولو الأمن هم فعلياً مواطنون، في الغالب من سكان المستوطنات الذين يعملون فيها كمسؤولين عن الأمن. يأتون إلى هذه الوظيفة عن طريق عطاءات، وتدفع رواتبهم المستوطنات من الموازنات التي يحصلون عليها من وزارة الدفاع. إن الاطلاع على تلك العطاءات يظهر التدريب المطلوب لهذه الوظيفة. يتضح أن على المسؤولين الأمنيين اجتياز دورة في قيادة المنطقة الوسطى للجيش، ولكن عليهم القيام بذلك خلال سنتين من التعيين. ويمكن للشخص نظرياً أن يكون مسؤولاً أمنياً لمدة أكثر من عام دون أي تدريب. فيما بعد، عليهم اجتياز تدريبات دورية في إطار الجيش. والجيش يوفر لهم السلاح وسيارة أمنية. خلافاً لمسؤولي الأمن داخل حدود الخط الأخضر، فإن أولئك الموجودين في "المناطق" [الضفة الغربية] خاضعون لأمر عسكري يمنحهم صلاحيات أوسع تشمل إمكانية احتجاز شخص واعتقاله وتفتيشه، وأيضاً ضبط الأشياء التي تثير لديهم الشك.

في ٢٠٠٩ وسعت صلاحيات المسؤولين الأمنيين في الضفة، ومنذ ذلك الحين يستطيعون العمل أيضاً خارج حدود المستوطنات، في "فضاء الحراسة" المحدد حولها، والذي يشمل غالباً بُؤراً استيطانية. هذا النشاط خارج المستوطنات قد يكون مصدراً للاحتكاكات كما حدث في قرية الجانية، الواقعة في منطقة "ب". في ٢٠١٩ قدم أحد سكان القرية شكوى للشرطة، بواسطة جمعية "ييش دين" ضد مسؤول أمن مستوطنة "تيلمون"، و"يعقوف الهرار". حسب ادعاء الفلسطيني، فإن هذا المسؤول دخل إلى القرية وأطلق النار في الهواء، وأيضاً باتجاه مواطن آخر. إلى جانب ذلك، ادّعى أنه دخل إلى صالون حلاقة كان فيه الفلسطيني وسحبه إلى الخارج، واعتقله من أجل تسليمه للجنود. وحسب ادعاء قريب الفلسطيني، فعندما سأل عن سبب اعتقاله وجه المسؤول الأمني سلاحه له.

بعد أن طلب منه هويته، أمر المسؤول عن الأمن بأن يطلق الجنود سراحه. ملف هذه القضية أغلق لانعدام مخالفة جنائية، ولكنه فتح ثانيةً عقب التماس قدمته "ييش دين"، والآن موجود في مرحلة استكمال التحقيق. الطلب الذي أرسلته المنظمة لقائد المنطقة الوسطى، لم يتم الرد عليه. ورداً على طلب "هآرتس"، وردنا من المتحدث باسم الجيش أنه "جرى تحقيق من قبل قائد اللواء، والذي وجد في نهايته أن نشاط المسؤول الأمني جاء لضرورة عملياتية واضحة. إلى جانب ذلك، وجد بأن أخطاء مختلفة وقعت في سلوكه العملي، ولهذا فقد تم توبيخه من قبل قائد اللواء".

القدس العربي ٢٠٢٢/١/١٢

***

اخبار بالانجليزية

Safadi meets US State Department officials in Washington

AMMAN — Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi on Tuesday met with a number of officials in the US State Department to discuss Jordanian-American relations and the two countries' partnership in various fields.

The meetings focused on the new memorandum of understanding for the strategic partnership between the two countries, which frames the US aid for the Kingdom, replacing the current memorandum, which expires by the end of September 2022, according to a Foreign Ministry statement.

Safadi met with Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs Yael Lambert, Director of the Office of Foreign Aid at the US State Department Dafna Rand, Deputy Assistant Secretary of State for Assistance Coordination Chris Hodges, State Department's Global Energy Security Senior Adviser Amos Hochstein, and Senior Bureau Official for the Bureau of Population, Refugees, and Migration (PRM) Nancy Jackson.

During the meetings, Safadi and US officials stressed the centrality of the Jordanian-American partnership, emphasising the necessity of deepening it in the service of common interests.

Safadi valued the support provided by the US to the Kingdom, highlighting its importance in helping Jordan in pursuing its development journey and confronting economic challenges, including those resulting from regional conditions, hosting refugees and the spread of the coronavirus pandemic.

According to the current memorandum of understanding, the US provided Jordan with annual support over the past four years, which amounted to about $1.65 billion in 2021.

The talks also dealt with regional developments, foremost of which are efforts to achieve just and lasting peace based on the two-state solution, maintaining a state of comprehensive calm in the occupied Palestinian territories, supporting the UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), reaching a political solution to the Syrian crisis and supporting Iraq.

Safadi expressed thanks to the US for announcing additional financial support for UNRWA, amounting to $99 million, last month, in addition to the $318 million it provided last year.

The meetings also touched upon joint efforts in combating terrorism and a number of regional and international issues of common interest.

Safadi and the US officials also discussed increasing cooperation in regard to environmental protection, confronting climate change and providing clean energy, including the two projects to supply Lebanon with Egyptian gas and Jordanian electricity.

The two sides affirmed the continuation of coordination and cooperation in order to resolve regional crises, create economic opportunities and achieve security and stability.

In addition, Safadi also met with a number of leaders of American Jewish organisations in Washington.

Safadi began his visit to the US on Monday. He is scheduled to meet with US Secretary of State Antony Blinken, a number of senior US administration officials from the State Department and the National Security Council, members of the House of Representatives and the Senate, as well as research centres and media outlets.

Jordantimes 11-1-2022

***

Israeli Army Abducts Three Palestinians In Jerusalem

Israeli soldiers abducted, on Monday at night, three Palestinians from several parts of the occupied capital, Jerusalem, in the West Bank.
Media sources said the soldiers abducted two teenage boys, who remained unidentified at the time of this report, near Bab al-Amoud, in the Old City of Jerusalem, and took them to a nearby interrogation facility.
They added that the soldiers also abducted a young man, identified as Moath Yousef Shiokhy, from his home in Silwan town, south of the Al-Aqsa Mosque, and stormed the home of Amer Zidani to abduct him, but he was not there.

International Middle East Media Center 11-1-2022

***

IOA bulldozes swaths of Palestinian land in Issawiya

The Israeli occupation authority (IOA) on Monday morning bulldozed Palestinian-owned plots of land in the east Jerusalem district of Issawiya.
According to local sources, Israeli bulldozers escorted by police forces leveled swaths of land in Hamayel al-Arab area in Issawiya district.
Israeli bulldozers also bulldozed anew a swath of land belonging to the family of Fadi Elyan, the Aqsa Mosque guard whose home was demolished last March. This piece of land is the site of the demolished house.
A week ago, police forces stormed a neighborhood in Issawiya and delivered a notice ordering a halt to the construction of a Mosque.
The IOA also displaced 21 Jerusalemite citizens after demolishing their building in Issawiya two weeks ago.
The IOA systematically carries out demolitions in Palestinian areas in east Jerusalem and the West Bank and makes it almost impossible for Palestinians to get building permits.
At the same time, the Israeli government regularly plans and expands settlements across the occupied Palestinian territories.

Palestinian Information Center 10-1-2022

***

Palestine summons Dutch diplomat over ending funding to Palestinian CSO

RAMALLAH, Monday, January 10, 2022 (WAFA) – Palestine today summoned a Dutch diplomat over Netherlands' decision to pull funding from a Palestinian civil society organization.
Undersecretary of the Foreign Ministry Amal Jadou summoned head of Netherlands Representative Office to Palestine Kees van Baar to convey an official letter of protest over the Dutch government's recent decision to end funding to the Ramallah-based Union of Agricultural Work Committees (UAWC).
UAWC is one of the six major Palestinian civil society organizations that Israel banned as 'terrorist groups' last October. It provides hands-on aid to Palestinians, including by rehabilitating land at risk of confiscation by Israel. It helps tens of thousands of farmers in Area C – the more than 60 percent of the occupied West Bank under direct Israeli military control, and where most illegal Israeli settlements and their infrastructure are located.
Jadou expressed Palestine's shock and dismay over the decision, which will have direct adverse consequences on the lives of tens of thousands of vulnerable families making a living from agro-based income generating activities besides to thousands of donums of farmland in Area C, while pointing that the outcomes of the external investigation launched by the Dutch Ministry for Foreign Trade and Development Cooperation were in favor of UAWC, particularly that the investigation found no evidence that UAWC has any organizational links with PFLP, and thus do not substantiate Israeli allegations against UAWC.

She added that the Dutch government's decision pulling fund from UAWC fall in line with Israeli systematic and malicious campaign of incitement against UAWC, in particular, and the Palestinian civil society, in general, with such campaigns aimed to defame Palestinian CSOs, especially those providing services to Palestinian farmers and communities in Area C.

The Palestinian diplomat urged Netherlands to immediately reverse this unjust decision, which sets a dangerous precedent with regard to undermining the work of Palestinian CSOs, which play a key role in reinforcing the steadfastness of Palestinians in their lands in the face of Israeli settler-colonialism and settler violence.

WAFA 10-1-2022

***

Ex-Israel army commanders warn settler violence might ignite new intifada

Three former Israeli army commanders have warned that the increasing settler violence in the occupied West Bank might ignite a Third Intifada, Haaretz reported yesterday.

The newspaper did not name the commanders, but said they are members of the movement Commanders for Israel's Security, which includes retired officials from the Israeli army, Shin Bet, Mossad and Israel Police.

"Uncontrolled violence of extremist settlers undermines the deterrence of the Israeli army," the letter warned.

Settlers, the army officials said, use "organised collective violence and defy sovereignty and law of the state."At the same time, they noted that the settlers' violence reached a "critical point" and aroused sharp criticism "not only from opponents, but from friends, including the administration and Congress in Washington, as well as the Jewish community in the US."The retired commanders warned that the "chaotic and violent situation in the West Bank might arouse a response from the friendly Arab leaders – in Egypt, Jordan and the Gulf States."According to Haaretz, the commanders warned that the settler violence would harm normalisation efforts with Arab and Muslim countries, and would have "destructive" consequences. It may also force Palestinians to feel desperate to the degree that they form groups to defend themselves, which could lead to a Third Intifada.

"Settlers' violence is unacceptable at the moral level," they said, calling for the political and security leadership in Israel "to immediately, forcibly and decisively stop this phenomenon."In November, UN human rights experts said: "Settler violence has always been an extremely disturbing feature of the Israeli occupation." They added: "But in 2021, we are witnessing the highest recorded levels of violence in recent years and more severe incidents."

"The Israeli Government and its military have done far too little to curb this violence and to protect the Palestinians under siege," they continued.

Middle East Monitor 11-1-2022

***

ICHR Denounces Israeli Assault In Birzeit University

The Independent Commission For Human Rights (ICHR) issued a statement, Monday, denouncing the serious Israeli violation against Birzeit University near Ramallah, in the central part of the occupied West Bank, which resulted in injuries and abductions of students.The ICHR described the invasion, which also included undercover units, as a serious crime against civilians and their educational facilities, and strongly denounced the army's use of live fire.It said the soldiers fired many live rounds at random inside the college campus, causing many injuries among the students.

"This is a blatant and a serious violation targeting educational facilities, and is part of Israel's onslaught on Palestinian cultural, educational and civil society institutions," the ICHR said, "This is not a random assault, but is part of the constant and seriously

escalating Israeli crimes and violations, against the civilian population, including the students and their educational facilities."
The ICHR held Israel responsible for the lives of the abducted and injured students and called for their release.
It also called on the various United Nations Institutions, especially The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) to perform their duties by ending the Israeli violations, and by providing the needed protection to the Palestinians and their educational facilities.

International Middle East Media Center 11-1-2022

***

Popular committees are needed to confront illegal Israeli settlers

The issue of settlers' crimes has escalated in the occupied West Bank and Jerusalem. Such attacks include using vehicles to run over Palestinians, arson, gunfire, the seizure of property, the destruction of crops, raiding homes, blocking roads and beatings. All take place in a difficult and painful environment in which the Palestinians find themselves alone, without any protection. Resistance activists are unable to reach all areas due to the security conditions and the failure of the Palestinian Authority and its security forces to provide the necessary protection for our people and to confront the settlers and their crimes.
There is thus an urgent need for "national popular resistance committees" to coordinate volunteers in the defence of villages, towns and neighbourhoods that are subjected to barbaric attacks by settlers, and to respond to attacks carried out by the gangs and extremist groups that plague the West Bank and Jerusalem with their corruption, devastation and threats. Such committees are a national necessity due to the reality on the ground if we are to stop this wave of aggression and make the criminal settlers pay dearly for their crimes. It will also reassure our people that there is a body working to defend them and confront the settler-terrorists, which will strengthen Palestinian steadfastness and raise morale, knowing that there is someone protecting them and standing behind them. This is important, given that the PA has basically abandoned the people and their safety, along with its other national responsibilities.
There are some specific steps to be taken to implement this idea. For start, a general mobilisation must be announced to create popular committees to confront settlers on all platforms, provided that the necessary clarifications and details are provided to the masses. These committees must include youth from all areas of the West Bank based on a system of cells that are not connected to each other in order to make it more difficult for the enemy to disrupt them. All areas, neighbourhoods, villages, towns and cities must have the right to call on their residents to form separate committees spread across all areas. This work must be of a popular nature, not factional, in order to include all groups of our people without any consideration of political and ideological differences or affiliations. These committees must issue direct warnings to the settlers that all attacks are unacceptable and will carry an unprecedented price.
I believe that this idea can cover the areas occupied in 1948 as well as the occupied West Bank and Jerusalem in order to achieve the largest number of "gains" to which the Palestinian people aspire. This will include the thwarting of the enemy's plans; acting as a deterrent to attacks by settlers; strengthening our domestic front and securing our people from any possible attacks; and protecting legitimate resistance. The latter might include harbouring individuals wanted by the occupation authorities, protecting individuals carrying out operations, confronting armed infiltration by occupation security forces, thwarting arrest missions, disabling surveillance cameras and attacking illegal settlements and disturbing settlers. The objective must be to make the task of the soldiers and settlers as difficult as possible.

This will create great challenges for the occupation. Instead of concentrating its efforts against specific elements and some resistance cells, it will find itself facing an army of popular committees in all areas, and it will not be able to direct accusations at any particular party or faction, because the whole Palestinian nation will be involved. This will be seen as a very dangerous development and it will hinder its ability to carry out its missions in a difficult and complex environment that could expose its soldiers and settlers to open confrontations with dozens or hundreds of people who stand against them in every neighbourhood, alley and street whenever any attack is launched by the army or settlers. None of this will be without serious challenges for the Palestinians. The occupation will try to abort these efforts through repeated arrests and targeting of individuals, hopefully without success. Moreover, the PA will view these formations as new resistance cells that threaten its existence and warn of a full-scale confrontation with the West Bank. This will prompt it to take a number of repressive measures to prevent the formation of these committees and undermine their activities. Its efforts will fail, and it will be condemned for trying, leading to resentment from the masses as they seek to achieve their desired objective.

The Palestinians in the West Bank, Jerusalem and the territories occupied in 1948 must realise that without the initiative to form these popular resistance committees, our people will remain subject to threats from the settlers, who will feel free to commit even more crimes without any deterrent. We will continue to see horrific crimes committed every hour of every day, something that no free, patriotic individual who values their people and land will accept. Hence, everyone must take action in every area and take whatever initiative they can. They must be careful at all times, though, and keep out of the enemy's sight.

Middle East Monitor 11-1-2022

****

Israeli rights center brings to light the policy of collective punishment Israel implements in the West Bank

JERUSALEM, Tuesday, January 11, 2022 (WAFA) – A number of tweets by the Israeli human rights center B'Tselem brought to light the policy of collective punishment Israel implements against Palestinians in the occupied territories. This is what B'Tselem wrote about the situation of the village of Deir Nizam, near Ramallah:

For more than a month now, the village of Deir Nizam, home to over 1,000 people, has been on lockdown. On 1 December 2021, the Israeli military blocked off the four entrances to the village: two were locked by iron gates the military had erected several years ago, a third was raked by military bulldozers to prevent vehicle passage, and at a fourth, the main entrance to the village, the military set up a checkpoint with soldiers slowly checking each of the passers-by and disrupting the lives of anyone trying to enter or leave the village. The village has been closed ever since. No official reason was given to the residents, except for casual statements by soldiers stating that the closure was due to stone-throwing at nearby Route 465.

In a testimony he gave B'Tselem field researcher Iyad Hadad, Bilal Tamimi, 32, head of the local council, recounted:

"Once again, we found ourselves under a strict lockdown. And once again, the residents' lives were disrupted.

"The lockdown has implications for village life at different levels: the economy, commerce, health, education, social life, agriculture, and even on the residents' moods and the general atmosphere in the village. It's no secret that due to the repeated lockdowns and harassment we're exposed to – military incursions, house raids, arrests and confiscation of property – many residents are thinking of leaving the village and moving closer to their jobs, just to get rid of all these disruptions. In practice, migration has already taken place over the past few years. Nearly 35 families, numbering more than 100 people, have left the village. It

happened to me, too. I had to leave the village, and today, I'm cut off from the community I was connected to, from where I was born and raised."
"If you ask me why the military is taking these steps, my answer would be, 'I don't know.' They don't explain anything to us or present us with any official decision – not even through the Palestinian DCO. All the information I have came to me unofficially or by chance.
"For example, on Friday, 3 December 2021, I was on my way to visit my family in the village, and soldiers detained me at the checkpoint. There were two vehicles in front of me that the soldiers forbade to pass – probably because they weren't from the village.
"When I asked the soldiers, 'why are you putting the village under lockdown?' One of them answered me explicitly, 'Because kids are throwing stones at the road.' And when I asked him, 'Does this justify punishing the whole village?' He didn't answer me."

Wafa 11-1-2022

****

2021 breathed new life into anti-colonial struggle

Ameer Makhoul
In times of crisis, we must place our hopes in the small battles - and in the collective spirit of the Palestinian people
Any achievements in the Palestinian arena have accumulated so slowly and erratically that it has become exceedingly difficult to assess what the future holds, particularly in the context of an Israeli government that could be one of the most dangerous in the country's recent history, threatening the very foundations of the Palestinian national liberation movement.
The ruling coalition regards any issue relating to the Palestinian question - such as ending the occupation or determining a two-state solution - as politically contentious, keeping it off the official government agenda. The current government has pushed ahead with its drive to bolster the ideological goal of colonisation, facing scarcely any opposition, beyond that of the United Arab List.
Still, 2021 has been a tumultuous and eventful year. Palestinian popular mobilisation inside Israel has reverberated across Israeli centres of power, laying bare their policies towards organised crime and weapons sales among Palestinians with Israeli citizenship. Such policies serve as a means of controlling and fragmenting the Palestinian struggle.
At the same time, the monumental battle of the residents of the Jerusalem neighbourhood of Sheikh Jarrah, and the uprising last May across all of historic Palestine, have fuelled a collective political consciousness bolstered by the will of the people.
The Palestinian prison break from Gilboa, alongside popular mobilisations around prisoners' rights and settler encroachment, are testament to how the Palestinian people still manage to forge hope and create possibilities, wherever they are.
But Palestinians are paying for this hope with their lives. And their political leaders have failed to exploit the openings created by public mobilisation in order to advance the national liberation struggle. Palestinian political culture has become a black hole, swallowing up any achievements won by the people, with nothing delivered in return.
Any possibility for internal change comes up against the reality of collective inertia. The killing of prominent Palestinian activist Nizar Banat last year underscored the lack of democratic options that could deliver real change for Palestinians.
At any rate, real change cannot come about through the mere replacement of individuals in positions of leadership. The entire Palestinian political, civil and factional arena must come to terms with its profound crisis, which is the product of the prevailing political culture and balance of power.
Holding on to hope has become a much more costly affair for Palestinians, as the occupation creeps ever further outwards, undeterred by Palestinian opposition and

resistance. Palestinian popular resistance has largely become confined to specific, isolated locales, fragmented by Israel's system of bypass roads and the separation wall.

Further complicating the path towards resistance is the reliance of many Palestinians on the Israeli economy for employment, with virtually no rights for Palestinian workers, and the fierce competition over permits to work in Israel, deepening the web of dependency.

There is no panacea to effect radical change within the Palestinian arena, but the continued support of Palestinians for any act of struggle is vital - whether it be in Jerusalem, Gaza, Lydd, Haifa, Ramallah or the Naqab (currently threatened with ethnic cleansing). Such mobilisations, along with protests in support of prisoners and other issues, must be supported.

In times of crisis, we must place our hopes in the small battles - which, if won by those who wage them, can create an opportunity for a wider and more expansive moment of upheaval. The frenzied events of 2021 have shown that no matter how deep our crisis, Palestinian popular initiatives can still breathe new life into the struggle.

The voice of the people clamours to be heard, and we are now experiencing a moment of collective consciousness - especially among the youth - that recognises the colonial reality in Palestine and the historic mission of decolonisation.

This comes hand-in-hand with the realisation that the Palestinian people must shoulder their burdens wherever they are, which can be done in tandem with the Palestine international solidarity movement.

Israeli intelligence circles repeat a common phrase that has become almost axiomatic: if we no longer see any signs of a popular intifada, then their very absence points to its imminence. Indeed, the people do not simply rise up in response to the occupation; their movement is generated through the spirit of the people. It is upon this spirit that we must place our hopes.

Middleeasteye 7-1-2022

***

دعماً وإسناداً لحراس الأقصى
في مواجهة إجراءات الاحتلال
فجر حراس الأقصى
الحراك الشبابي في القدس
يدعوكم
للمشاركة الواسعة في صلاة الفجر العظيم
في المسجد الأقصى المبارك
الجمعة القادمة 2022/1/14